تقـريـر

إدارة الفجوات الاجتماعية:

إسرائيل ودمج الأقليات في القطاع التكنولوجي

25-1-2026

إعداد

هبه شكري

وحدة الدراسات الفلسطينية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أطلقت إسرائيل مؤخرًا مبادرة وطنية تمتد لخمس سنوات، تهدف إلى دمج أبناء الأقليات من الدروز والشركس والبدو في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، الذي يُعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي وأحد أهم محركات النمو والابتكار فيه. وتُطرَح هذه المبادرة رسميًا بوصفها تحركًا استراتيجيًا لتوسيع قاعدة رأس المال البشري وتقليص الفجوات الاجتماعية والجغرافية داخل المجتمع الإسرائيلي، في ظل التحديات المتفاقمة التي يواجهها قطاع الهايتك، وعلى رأسها النقص المتزايد في الكفاءات المؤهلة ومتطلبات الحفاظ على التفوق التكنولوجي طويل الأمد.

غير أن هذه المبادرة تأتي في سياق أوسع يتسم باستمرار أنماط الإقصاء البنيوي للأقليات عن مراكز القوة الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع التكنولوجيا المتقدمة، وذلك رغم الخطاب الحكومي المتكرر حول مفاهيم الدمج وتكافؤ الفرص. ويعكس إطلاق هذا البرنامج محاولة من حكومة نتنياهو لإعادة تسويق سياسات الدمج باعتبارها استجابة متأخرة للفجوات الاجتماعية المتراكمة، وفي الوقت ذاته كأداة لتخفيف حدة الانتقادات الداخلية والدولية المرتبطة باتساع التفاوتات البنيوية داخل المجتمع الإسرائيلي، لا سيما تجاه المجتمعات الطرفية على المستويين الجغرافي والاجتماعي. وتستند المبادرة إلى إنشاء مراكز ابتكار مخصّصة في الشمال والنقب، بهدف توفير بنية تحتية للتدريب وريادة الأعمال وربط الشباب من الأقليات بالمؤسسات الأكاديمية والمستثمرين وشركات الهايتك. إلا أن هذا التوجه يعيد إلى الواجهة نمطًا متكررًا من السياسات الحكومية الإسرائيلية التي لجأت، على مدار السنوات الماضية، إلى إطلاق مبادرات مشابهة تستهدف الأقليات، غالبًا بوصفها أدوات احتواء اقتصادي ورمزي أكثر من كونها مسارًا حقيقيًا للتمكين المتكافئ داخل القطاع التكنولوجي.

في هذا السياق، يمكن قراءة المبادرة الجديدة بوصفها تحركًا ذا بعدين متوازيين؛ الأول: يرتبط بالسعي إلى تعزيز استدامة قطاع التكنولوجيا المتقدمة من خلال توسيع قاعدة المواهب الوطنية، بينما يتمثل الثاني: في توظيف خطاب الدمج كغطاء سياسي لمعالجة شكلية لاختلالات هيكلية أعمق، تتعلق باستمرار عدم تكافؤ الفرص وضعف النفاذ الحقيقي للأقليات إلى صلب المنظومة التكنولوجية. وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول ما إذا كانت هذه المبادرة تعكس تحولًا فعليًا في سياسات الدمج الإسرائيلية، أم أنها تندرج ضمن نهج تجميلي يستهدف إدارة الفجوات الاجتماعية بدلًا من تفكيكها ومعالجتها على نحو جذري.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

تفاصيل مبادرة دمج الأقليات في القطاع التكنولوجي 2026

أطلقت إسرائيل مؤخرًا برنامجًا وطنيًا يمتد لخمس سنوات، يهدف إلى دمج الأقليات الدروز والشركس والبدو في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، وفقًا لإعلانات هيئة الابتكار الإسرائيلية (Israel Innovation Authority). وتأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية حكومية تهدف إلى توسيع قاعدة المواهب في الهايتك، تقليص الفجوات الاجتماعية والجغرافية، وخلق فرص متساوية لجميع فئات المجتمع الإسرائيلي. وتشرف على المبادرة بشكل مشترك هيئة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الدروزية والشركسية في مكتب رئيس الوزراء، إلى جانب وزارة شئون الشتات ومكافحة معاداة السامية.

يتضمن البرنامج إنشاء ثلاثة مراكز ابتكار رئيسية؛ اثنين في شمال البلاد لتغطية مجتمعات الدروز والشركس في مناطق الكرمل والجليل وهضبة الجولان، ومركز ثالث مخصص لمجتمع البدو في منطقة النقب. وتهدف هذه المراكز إلى توفير بنية تحتية للابتكار، ودعم ريادة الأعمال التكنولوجية، وربط الشباب بالمؤسسات الأكاديمية والمستثمرين والشركات العاملة في قطاع الهايتك.

تبلغ الميزانية المخصصة للمبادرة نحو 7.8 مليون دولار أمريكي، بحسب هيئة الابتكار الإسرائيلية. وأكدت وزيرة الابتكار والعلوم والتكنولوجيا، جيلا غملئيل، أن هذه المراكز تشكل مبادرة استراتيجية لتقليل التفاوتات الاجتماعية وخلق فرص حقيقية للتساوي داخل المجتمع الإسرائيلي. وأضافت: «نمنح الشباب من مجتمعات الدروز والشركس والبدو مدخلًا إلى عالم التكنولوجيا وريادة الأعمال، إذ أن دمج التنوع السكاني ضروري لاستمرار نمو محرك الابتكار الإسرائيلي». كما أشار رئيس هيئة الابتكار، ألون ستوبل، إلى أن المراكز ستوفر تدريبًا عالي المستوى، وفرصًا للربط بالشبكة الوطنية للهايتك، مع التركيز على تعزيز التنوع الديمغرافي والجغرافي في القطاع كهدف طويل الأمد.

وانطلاقًا من ذلك، تركز المراكز الثلاثة على دعم الأفكار المبتكرة في مراحلها المبكرة، وتشمل برامج تسريع الأعمال، إرشادًا مهنيًا من مستشارين ذوي خبرة، تسهيل الوصول إلى الأسواق والمستثمرين، بالإضافة إلى الدعم في جمع رأس المال وتطوير البنية التحتية للشركات الناشئة.

المركز الأول: نورثتك جليل (Northtech Galil)

يقع في مناطق الجليل والجولان، بالشراكة مع مجموعة أوكتالي (Octally Group)، جينيست (Genist)، لوجيكا-آي تي (Logica-IT)، وجامعة حيفا، إلى جانب مركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة حيفا. يركز المركز على دعم رواد الأعمال من المجتمعات الدرزية والشركسية في مراحل الفكرة والبذرة، وربطهم بالأوساط الأكاديمية والصناعة والمستثمرين المحليين والإقليميين.

المركز الثاني: بيون-دي إنوفيشنز (Beyon-D Innovations)

يقع في الكرمل مع مواقع إضافية في شمال إسرائيل، ويضم شركاء مثل دي تيك - مركز الابتكار للجنود الدروز (DTech - Innovation Center for Druze Soldiers)، ران إنوفيشن (Ran Innovation)، بيليف تريد (Believe Trade)، تي إل كيو للاستثمارات (TLQ Investments)، وورود2 (Road2). يهدف المركز إلى تقديم دعم شامل لمراحل ريادة الأعمال كافة، من التوعية والتدريب إلى تطوير المشاريع وجولات الاستثمار المبكرة، ويشمل إنشاء صندوق استثمار خاص بالمجتمع الدرزي.

المركز الثالث: مركز الابتكار للمجتمع البدوي (Innovation Center for the Bedouin Community)

يقع في النقب بالشراكة مع صندوق رهط (Rahat Fund)، مجموعة تمام (Tamam Group)، صندوق بورتلاند (Portland Fund)، إيال والدمان (Eyal Waldman مؤسس Mellanox)، وشركة صادق تكنولوجيز (Sadiel Technologies). ويركز المركز على تمكين رواد الأعمال البدويين، دعم تأسيس الشركات الناشئة، تدريب رأس المال البشري، وربط المشروعات بالمؤسسات الأكاديمية والإقليمية، مع بناء مجتمع ريادي مستدام قادر على الابتكار والتوسع في إسرائيل.

تضاف المراكز الثلاثة الجديدة إلى 13 مركز ابتكار أخرى منتشرة في مختلف الأطراف الإسرائيلية، من كريات شمونة شمالًا حتى إيلات جنوبًا، ضمن برنامج موسع تديره هيئة الابتكار الإسرائيلية بالتعاون مع جهات حكومية متعددة. ويعكس هذا التوسع الجهود المستمرة لتعزيز التنوع في قطاع التكنولوجيا وتعميق الوجود التكنولوجي في المناطق النائية، بما يربط بين التنمية الاقتصادية المحلية والابتكار التكنولوجي.

من منظور الحكومة الإسرائيلية، تسعى المبادرة إلى تعزيز الشمول الاجتماعي عبر التكنولوجيا، مستندة إلى فرضية أن دمج الأقليات في قطاع الهايتك يعزز الاستدامة الاقتصادية والنمو المستقبلي للقطاع. وتُقدَّم برامج التدريب المهني في هذه المراكز كأحد الأدوار الرئيسية، وتشمل دورات متخصصة في التكنولوجيا وريادة الأعمال تهدف إلى تطوير مهارات الشباب من الأقليات، وإعدادهم للاندماج في سوق العمل التقني سواء عبر التوظيف في شركات كبرى أو إطلاق مشاريعهم الخاصة.

ويؤكد رئيس هيئة الابتكار، ألون ستوبل، أن الهدف طويل الأمد هو زيادة التنوع الديموغرافي والجغرافي في قطاع الهايتك، وهو ما يُعد ضروريًا لضمان قدرة القطاع على الحفاظ على نموه السريع ومواكبة التطورات العالمية. وتعتبر برامج التدريب والتأهيل المهني في هذا السياق أداة مركزية لتحقيق استدامة القطاع على المدى الطويل، عبر توسيع قاعدة المواهب وتطوير قدراتها بما يتناسب مع متطلبات الصناعة[1].

علاوة على ذلك، تركز المراكز على دعم الشركات الناشئة من مرحلة الفكرة حتى مراحل التسريع والاستثمار المبكر، وذلك من خلال برامج تسريع، إرشاد مهني من خبراء، ومساعدة في تطوير الأفكار التجارية والتكنولوجية، إلى جانب توفير بيئات عمل وأدوات تقنية. ويتيح هذا الدعم تحويل الإمكانيات المحلية إلى مشاريع ناجحة؛ مما يسهم في تعزيز الابتكار في المناطق الطرفية وتقليل التركيز على مراكز مثل تل أبيب، ويعزز بناء اقتصاد محلي متنوع ومستدام.

كما تلعب المراكز دورًا حاسمًا في ربط المشاركين بالشبكات الواسعة لقطاع الهايتك الإسرائيلي، من خلال الشراكات مع شركات كبرى، الجامعات، المستثمرين، وفرص السوق المختلفة. ويُعد مركز Beyon-D Innovations مثالًا على ذلك؛ إذ يتضمن صندوقًا استثماريًا مخصصًا لرواد الأعمال الدروز؛ مما يسهل وصولهم إلى رأس المال اللازم لتطوير مشاريعهم والنمو في البيئة التقنية المحلية، ويضمن اندماجًا عمليًا ومستدامًا في منظومة الهايتك الوطنية.

ثانيًا:

إقصاء الأقليات من قطاع التكنولوجيا

تواجه الأقليات في إسرائيل، وبالأخص الشركس والدروز والبدو، تحديات هيكلية عميقة تمنعهم من الوصول إلى قطاع التكنولوجيا المتقدمة، الذي يُعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي الإسرائيلي. يتركز هذا القطاع، المعروف باسم «ستارت أب نيشن»، بشكل أساسي في المناطق اليهودية مثل تل أبيب وهرتسليا؛ مما يعمّق فجوات التوظيف الجغرافي والاقتصادي ويزيد من استبعاد الأقليات عن قلب الاقتصاد المعرفي.

1) البدو

على سبيل المثال، يعاني البدو في النقب من نقص حاد في البنية التحتية الأساسية؛ حيث تعيش نسبة كبيرة منهم في قرى غير معترف بها تفتقر إلى الكهرباء والطرق الملائمة؛ مما يحد بشكل مباشر من فرص التعليم والتدريب التقني. ويعكس الواقع الاقتصادي صعوبة الاندماج في قطاع يتطلب مهارات عالية مثل البرمجة والهندسة؛ إذ تشير التقارير إلى أن أكثر من 66% من البدو يعيشون تحت خط الفقر، ويشكلون نسبة ضئيلة جدًا في الوظائف التقنية[2].

هذا الاستبعاد ليس حالة عرضية، بل هو نتيجة سياسات تاريخية تركز على تطوير المناطق اليهودية على حساب المجتمعات الأقل تمثيلًا؛ مما يترك هذه الأقليات في دائرة مستمرة من التهميش الاقتصادي والاجتماعي. ففي عام 2025، قُدر عدد البدو بحوالي 305 آلاف نسمة، معظمهم في النقب، ويشكلون نحو 3% من السكان، مع أعلى معدلات الفقر والبطالة في البلاد، وهو ما يبرز فجوة واضحة بينهم وبين المجتمعات الأخرى المستفيدة من اقتصاد التكنولوجيا المتقدمة.

وعلى أرض الواقع، تكاد نسبة البدو العاملين في قطاع التكنولوجيا تكون معدومة؛ إذ من بين مئات الآلاف، يعمل أقل من 100 فرد في الهاي تيك، وغالبًا ما يكونون وحيدين في الشركات الكبرى، ويواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى التدريب والفرص التعليمية اللازمة للتأهيل. يبرز هذا الوضع الحاجة الماسة إلى برامج مخصصة لتعزيز مشاركة الأقليات، كما تركز المبادرات الحديثة على تدريب النساء البدويات وربط الشباب بالمجتمعات الأكاديمية والصناعية، في محاولة لكسر الحواجز البنيوية التي تعيق اندماجهم في الاقتصاد التكنولوجي[3].

2) الدروز:

بالنسبة للدروز، الذين يُعرفون بولائهم لإسرائيل وخدمتهم الواسعة في الجيش الإسرائيلي، فيظل الوصول إلى قطاع التكنولوجيا محدودًا بشكل واضح رغم بعض الامتيازات المرتبطة بالخدمة العسكرية. ففي الوقت الذي تمنحهم مهارات تقنية ومهنية معينة، يواجهون غالبًا «سقفًا زجاجيًا» يمنعهم من الترقّي إلى المناصب العليا في الشركات التقنية؛ مما يجعل نسبتهم في القوى العاملة بالهاي تيك أقل من 2%، رغم تمثيلهم حوالي 1.5% من السكان الإجمالي البالغ أكثر من 10 ملايين نسمة.

وتتعدد التحديات التي يواجهها الدروز في هذا القطاع؛ إذ تشمل التمييز الاجتماعي والثقافي، الضغوط النفسية الناتجة عن محاولة التوفيق بين التقاليد الدينية والعمل في بيئات مختلطة، والصعوبات الخاصة للنساء اللواتي يواجهن حواجز إضافية بسبب الفصل الجنسي التقليدي. كما تسهم ممارسات محلية مثل ظاهرة «الحماية» أو الابتزاز داخل بعض المجتمعات في إعاقة نمو الشركات الناشئة؛ مما يزيد من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الشباب الدرزي في مجال ريادة الأعمال.

على الرغم من المبادرات الحكومية الحديثة، لإنشاء مراكز ابتكار في مجتمعات الدروز، فإن هذه الجهود غالبًا ما تأتي متأخرة وغير كافية لتعويض الفجوات التعليمية والجغرافية. فمعدلات التخرج في مجالات العلوم والتكنولوجيا بين الدروز لا تزال أقل بكثير مقارنة بالأغلبية اليهودية؛ مما يحد من قدرتهم على المنافسة الحقيقية في سوق الهايتك.

وبذلك، تظل المشاركة الدرزية في قطاع التكنولوجيا محدودة، ويبرز أن الولاء العسكري وحده لا يكفي لتجاوز الحواجز البنيوية، سواء التعليمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية؛ مما يجعل الحاجة إلى برامج شاملة ومستدامة للتمكين المهني والتعليمي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

3) الشركس:

أما الشركس، الذين يشبهون الدروز في التزامهم بالخدمة العسكرية وولائهم للدولة، فيعانون من استبعاد مشابه يرتبط بحجمهم الصغير (حوالي 4,000 شخص) وتركزهم في قرى نائية مثل كفر كما وريحانية. هذا الاستبعاد ينعكس في نقص الفرص التقنية؛ حيث يركزون تقليديًا على الزراعة أو الوظائف الحكومية، مع معدلات بطالة أعلى من المتوسط. التحديات تشمل ضعف الوصول إلى التعليم العالي المتخصص في التكنولوجيا، بالإضافة إلى الحواجز اللغوية والثقافية التي تحول دون اندماجهم في شركات الهاي تيك الدولية. تقارير تشير إلى أن الشركس يمثلون جزءًا ضئيلًا من القوى العاملة في القطاع، رغم مشاركتهم في البرامج الحكومية المشتركة مع الدروز، مثل تلك التي تهدف إلى بناء مراكز ابتكار مشتركة. هذا الوضع يعكس نمطًا عامًا من التمييز الهيكلي؛ حيث تُفضل السياسات الحكومية تطوير المناطق اليهودية؛ مما يدفع هذه الأقليات إلى البقاء في أدوار هامشية بعيدًا عن الابتكار والنمو الاقتصادي[4].

في النهاية، يرتبط استبعاد هذه الأقليات من قطاع التكنولوجيا بمزيج من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ مما يعمق الفجوات بينها وبين الأغلبية داخل المجتمع الإسرائيلي، فعلى الرغم من الاعتراف الحكومي بالمشكلة من خلال مبادرات متعددة، فإن التنفيذ البطيء والتمييز المستمر يجعلان التغيير بطيئًا ولا ينعكس بأي شكل على دمد الأقليات؛ إذ يمكن القول إنه يأتي في إطار محاولات ظاهرية لإخفاء ما تتعرض له تلك الفئة من تهميش في القطاعات الحيوية داخل إسرائيل.

ثالثًا:

الدوافع والأبعاد

أطلقت إسرائيل المبادرة بهدف دمج الأقليات الدروزية والشركسية والبدوية في قطاع التكنولوجيا العالية، في توقيت حساس يتزامن مع تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة؛ حيث تتمثل الدوافع المعلنة في السعي إلى تقليص الفجوات الاجتماعية وتمكين الأقليات من الوصول إلى فرص التعليم والتوظيف في قطاع محوري للاقتصاد الإسرائيلي؛ مما يُسهم في تعزيز المساواة وتوفير مشاركة فعلية في منظومة التكنولوجيا المتقدمة، وذلك من خلال إنشاء مراكز الابتكار في الشمال والنقب، لا سيما مع قيام الحكومة الإسرائيلية بتوفير أدوات دعم شاملة لريادة الأعمال، من التدريب المهني إلى تسريع المشروعات وربط المشاركين بالمستثمرين والشركات الكبرى، في خطوة رسمية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي وإتاحة فرص متكافئة للشباب من الأقليات[5].

وراء الدوافع المعلنة لدمج الأقليات في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلية تكمن اعتبارات استراتيجية واقتصادية أكثر خفاءً ترتبط بواقع هذا القطاع كمحرك حاسم للاقتصاد القومي. فبحسب تقرير حديث لهيئة الابتكار الإسرائيلية، يسهم قطاع التكنولوجيا المتقدمة في نحو 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم مكانته العالمية في بعض مجالات الهايتك، فإن نسبة التوظيف في القطاع لم تشهد نموًا يُذكر في السنوات الأخيرة، بل لوحظ تباطؤ في التوسع في عدد العاملين، بالإضافة إلى انخفاض عدد العاملين في أدوار البحث والتطوير بنحو 6.5٪ خلال النصف الأول من 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بعد فترة من التراجع في النمو العام للتوظيف في القطاع.

هذا التباطؤ في التوظيف يأتي في وقت تشهد فيه شركات التكنولوجيا طلبًا متزايدًا على المهارات المتقدمة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة والأمن السيبراني مقابل محدودية العرض المحلي للكفاءات المؤهلة في هذه المجالات؛ مما يولّد ضغطًا متزايدًا على الشركات لتوسيع القاعدة التوظيفية خارج النطاق التقليدي للقوى العاملة، خصوصًا في ظل المنافسة المتصاعدة بين الشركات الكبرى على أعداد مهندسي البرمجيات والتقنيين ذوي الخبرة في التخصصات المتقدمة.

من جانب آخر، يشير ضعف التنوع الديمغرافي في قوة العمل التقنية إلى تركيز كبير للوظائف داخل شريحة محددة من المجتمع. فمثلًا، يشكّل الرجال اليهود غير الأرثوذكس حوالي 65٪ من إجمالي العاملين في الهايتك، فيما تظل نسبة مشاركة الأقليات، مثل العرب -بمن فيهم الدروز والشركس والبدو- منخفضة جدًا بالمقارنة؛ مما يعكس فجوة هيكلية في النفاذ إلى هذه الفرص ذات الأجور العالية [6].

في هذا السياق، لا يمكن تجاهل العامل الاقتصادي المتعلق بتكلفة العمالة المؤهل، فارتفاع أجور المهارات التقنية المتقدمة بين الفئات الأكثر تمثيلًا في القطاع -وغالبًا ما تكون من اليهود العلمانيين- يجعل الشركات في حاجة إلى توسيع خياراتها للعثور على طاقات بشرية جديدة قابلة للتدريب والتأهيل بكفاءة، وهو ما قد يُنظر إليه كدافع وراء استهداف المبادرات الحكومية لتدريب وتوظيف أفراد من الأقليات بتكلفة نسبية أقل دون المساس بإنتاجية الشركات وقدرتها على الابتكار.

تاريخيًا، لم تُدمج الأقليات بشكل فاعل في قطاع الهايتك؛ مما يجعل هذه المبادرة محاولة لتصحيح التفاوت البنيوي الذي أبقى الدروز والشركس والبدو على هامش منظومة التكنولوجيا العالية. كما يرتبط توقيت المبادرة بالضغوط الاقتصادية الناتجة عن الحرب الأخيرة، التي أثرت على القدرة الشرائية والتوظيفية؛ مما جعل المبادرة فرصة مزدوجة تشمل سد الفجوات الداخلية في سوق المواهب وتحسين صورة إسرائيل دوليًا كدولة تراعي التنوع الاجتماعي.

بالمحصلة، يمكن اعتبار المبادرة استجابة مزدوجة لدوافع معلنة وخفية، فمن جهة، تستهدف تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية؛ ومن جهة أخرى، تسعى لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والتكنولوجية، وخدمة الأهداف الاستراتيجية للإدارة الإسرائيلية في قطاع حيوي وحساس.

ويمكن قراءة الدوافع الإسرائيلية الكامنة وراء إطلاق هذه المبادرة عبر الأبعاد التالية:

1) البعد الاقتصادي

اقتصاديًا، تهدف المبادرة إلى سد فجوة المهارات في قطاع التكنولوجيا العالية، الذي يعاني نقصًا مستمرًا في المهندسين والتقنيين المؤهلين؛ حيث يشكل دمج الشباب من المجتمعات الدروزية والشركسية والبدوية

في برامج تدريبية وريادة أعمال بمثابة قناة جديدة لتوسيع قاعدة المواهب، خصوصًا في مناطق بعيدة عن المراكز التقليدية للهايتك مثل الشمال والنقب.

كما تساعد المبادرة الشركات على خفض تكاليف العمالة؛ إذ أن التوظيف في الأطر التقليدية بين اليهود العلمانيين أعلى تكلفة. من خلال تدريب الأقليات المحلية، يمكن للشركات الوصول إلى موارد بشرية أقل تكلفة وأكثر التزامًا، مع الحفاظ على مستوى الجودة والابتكار.

علاوة على ذلك، توفر المبادرة بنية تحتية لريادة الأعمال تشمل حاضنات أعمال وشبكات اتصال مع المستثمرين والأوساط الأكاديمية؛ مما يسمح بتطوير شركات ناشئة محلية تعزز الاقتصاد الإقليمي وتدعم نمو قطاع الهايتك على المدى الطويل. ومع ذلك، يبقى التأثير الاقتصادي محدودًا نسبيًا؛ إذ تبلغ الميزانية الإجمالية حوالي 25 مليون شيكل (7.8 مليون دولار)، مقارنة بحجم سوق الهايتك الإسرائيلي الذي يضم أكثر من 330 ألف موظف في نحو 9,000 شركة؛ مما يجعل نجاح المبادرة يعتمد على جودة التنفيذ والقدرة على تحقيق توظيف مستدام ونتائج ملموسة[7].

2) البعد الأمني والمجتمعي

تحظى هذه المبادرة بأهمية استراتيجية بالغة من الناحية الأمنية والاجتماعية، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الدرزية والبدوية في إسرائيل. فالدروز، الذين يرتبطون تاريخيًا بالخدمة العسكرية الإلزامية والطوعية، يشكلون عنصرًا حيويًا في النسيج الأمني الإسرائيلي في الشمال ومنطقة الجولان، بما يسهم في تعزيز قدرات إسرائيل على إدارة الحدود والتعامل مع التهديدات الإقليمية. ومن جهة أخرى، يعاني المجتمع البدوي في النقب من نقص الفرص الاقتصادية الحقيقية وضعف تمثيلهم في مراكز القرار الاقتصادي والتقني؛ مما يعكس فجوة هيكلية تتطلب استراتيجيات دمج شاملة ومستدامة.

يمكن قراءة المبادرة أيضًا كخطوة أمنية واستراتيجية بقدر ما هي خطوة تنموية. وجود أقليات ملتزمة بالخدمة العسكرية، وعلى رأسها المجتمع الدرزي، يمنح الدولة قنوات توظيفية واستراتيجية مهمة في مناطق حساسة جغرافيًا مثل الشمال وهضبة الجولان؛ ولذلك فإن تعزيز قدرة هؤلاء الأفراد على الاندماج في قطاعات تكنولوجية حسّاسة يعزّز قدرة الدولة على تعبئة مهارات متقدمة محليًا لدعم جاهزيتها الأمنية.

الهايتك الإسرائيلي لم يعد قطاعًا مدنيًا بحتًا، بل يرتبط بشكل مباشر بمنظومة الأمن القومي الإسرائيلي عبر مجالات مثل الأمن السيبراني وتقنيات المراقبة وواجهات الأنظمة الدفاعية المتصلة بالشبكات. لذا، فإن توسيع قاعدة المواهب التقنية ليشمل الأقليات لا يعني مجرد زيادة أعداد العاملين، بل استثمارًا في موارد بشرية يمكن توظيفها لتعزيز القدرات الإسرائيلية في مواجهة التهديدات الإلكترونية والإقليمية المتزايدة، ويزداد وضوح هذا المعنى في سياق النمو الكبير لرأس المال والاستثمار في قطاع الأمن السيبراني خلال السنوات الأخيرة.

من الناحية العملية، وجود مراكز تدريب وحاضنات تقنية في مواقع قريبة من مجتمعات الدروز والبدو يسهل الانتقاء والتأهيل لوظائف تقنية ذات حساسية أمنية؛ إذ يحمل هذا البعد جانبًا إيجابيًا، يتمثل في توسيع القدرات، ولكنه قد ينطوي على خطر إذا اقتصر دور الأقليات على تلبية احتياجات الدولة دون فتح مسارات حقيقية للقيادة أو الابتكار المحلي. وهكذا، قد تستفيد إسرائيل أمنيًا من توظيف مواهب الأقليات دون منحهم نفوذًا متناسبًا داخل منظومة صناعة القرار التكنولوجي والأمني.

في الوقت نفسه، يتيح الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأقليات تخفيف التوتر المحلي وتعزيز شرعية حكومة نتنياهو في هذه المناطق الحساسة، ويعطي الشباب فرصًا للتمكين الشخصي والاجتماعي عبر تطوير مهاراتهم الريادية وتحقيق استقلالية اقتصادية. ومع ذلك، إذا رُئي الدمج كأداة احتواء فقط لتثبيت الولاءات الأمنية دون معالجة الانقسامات البنيوية، فإن المبادرة تتحول إلى سياسة تسليحية للتنمية؛ أي تنمية محدودة بمقتضيات الأمن دون تغيير حقيقي في توزيع السلطة والموارد.

3) البعد الدولي

تكتسب المبادرة أهمية استراتيجية أيضًا على الصعيد الدولي؛ إذ تواجه إسرائيل ضغوطًا سياسية وانتقادات متكررة حول سياساتها تجاه الأقليات ودمجها في المجتمع. الإعلان عن مراكز الابتكار وبرامج التوظيف للأقليات يتيح للحكومة تقديم رسالة إيجابية للمجتمع الدولي، تعكس الالتزام الرسمي بالشمولية والمساواة، وتساعد على تحسين صورة الدولة أمام المستثمرين والشركاء الاقتصاديين العالميين.

إلى جانب البعد الرمزي، تحمل المبادرة حافزًا استثماريًا ملموسًا؛ إذ يفضل المستثمرون الأجانب الأسواق التي تظهر التزامًا بالتنوع والشمول الاجتماعي، باعتبار ذلك مؤشرًا على استقرار السوق وتقليل المخاطر. من هذا المنظور، تمثل المبادرة نموذجًا عمليًا يبرهن على جهود إسرائيل لتعزيز التنوع الاقتصادي والاجتماعي؛ مما قد يسهم في زيادة الثقة وجذب رءوس الأموال الأجنبية.

على المستوى الاستراتيجي، تتجاوز هذه المبادرة حدود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح أداة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تأمين التفوق التكنولوجي لإسرائيل في مواجهة بيئة إقليمية ودولية متزايدة التعقيد. فإسرائيل ترى في توسيع قاعدة المواهب التقنية إلى الأقليات، ليس مجرد حل قصير المدى لنقص المهارات، بل استثمارًا استراتيجيًا يضمن استمرارية القدرة الابتكارية للقطاع الوطني، ويعزز مكانتها التنافسية عالميًا في مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة المتقدمة، والأمن السيبراني.

رابعًا:

التجارب المشابهة لدمج الأقليات في القطاع التكنولوجي

شهدت السنوات الأخيرة في إسرائيل مجموعة من المبادرات التي استهدفت دمج الأقليات في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، ليس فقط كأداة للعدالة الاجتماعية، بل أيضًا لتعزيز النمو الاقتصادي والتماسك المجتمعي. تُعد مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) نموذجًا بارزًا؛ إذ دعمت منظمات المجتمع المدني في خلق مسارات اقتصادية جديدة للمجتمعات المهمشة، لا سيما العرب، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتوسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد المعرفي.

ركزت هذه الجهود على برامج تدريبية متخصصة للمهندسين المحتملين وربطهم ببيئة الشركات التكنولوجية المتقدمة، إضافة إلى تشجيع تأسيس شركات ناشئة في المدن العربية. كما أسهمت المبادرة في بناء شبكة علاقات متكاملة بين البلديات، الجامعات، الخريجين، القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية؛ مما خلق نموذجًا تشاركيًا يعزز اندماج المواطنين العرب في سوق التكنولوجيا ويشجع التعاون المهني بين العرب واليهود.

التحولات الكمية والنوعية في مشاركة الأقليات

شهد القطاع تحولات ملموسة على المستويين الكمي والنوعي. ففي عام 2008، لم يكن عدد المهندسين العرب العاملين في التكنولوجيا يتجاوز 350 شخصًا، معظمهم من الرجال، بينما ارتفع العدد اليوم إلى نحو 6,600 مهندس ومهندسة، تمثل النساء نحو ربعهم تقريبًا. ويُقدَّر انضمام نحو 700 مهندس عربي سنويًا؛ مما يضيف حوالي 200 مليون شيكل سنويًا إلى الاقتصاد الإسرائيلي، ويصل مجموع إسهاماتهم خلال العقد الماضي إلى نحو ملياري شيكل.

على الصعيد التعليمي، ساعدت المبادرات المدعومة من MEPI، بالتعاون مع مؤسسات مثل تسوفين، في توسيع قاعدة الطلاب العرب في التخصصات التقنية. ويبلغ عدد الطلاب العرب اليوم نحو 5,600

طالبًا داخل إسرائيل وخارجها، فيما ارتفعت نسبة الخريجين العرب الذين يدخلون سوق التكنولوجيا من 20% عام 2008 إلى نحو 58% حاليًا. كما أسهمت المنظمات غير الحكومية المحلية مثل IT Works وحاضنة أعمال الناصرة في زيادة عدد شركات التكنولوجيا المتقدمة في المدن العربية؛ مما يعكس قدرة هذا النموذج على التكيف مع البيئات الاجتماعية والثقافية المختلفة[8].

تمكين النساء من الأقليات: دروز وبدو

برزت التجارب الموجهة لتمكين النساء من الأقليات الدرزية والبدوية كنموذج متقدم يجمع بين التحديث الاقتصادي والحفاظ على الخصوصية الثقافية. فقد أُنشئت مراكز تكنولوجية للنساء توفر بيئات عمل منفصلة وآمنة، تتيح التدريب والعمل دون الاصطدام بالأعراف الاجتماعية التقليدية.

في المجتمع الدرزي، نجحت مبادرة شركة «لوتس» في استيعاب أكثر من 100 امرأة درزية في شركات تكنولوجية مختلفة؛ مما أسهم في رفع معدلات توظيف النساء في مجتمع كانت نسبته لا تتجاوز 40%. أما في المجتمع البدوي، فقد أُسس مركز «سمانا» في شمال إسرائيل لتدريب النساء وربطهن بشركات التكنولوجيا الكبرى، مع العمل من داخل القرى بما يتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة؛ مما أدى إلى إدماج عشرات النساء في وظائف مستقرة وتقليل التهميش الاقتصادي.

توضح هذه التجارب أن دمج النساء في قطاع التكنولوجيا يتطلب تصميم برامج تراعي السياق الثقافي والاجتماعي، مع إنشاء بيئات وسيطة تتيح التمكين دون تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية[9].

التجارب المؤسسية: تحالف المنظمات غير الحكومية 2019

تبرز تجربة التعاون بين ثلاث منظمات إسرائيلية كاماتك (KamaTech) وتك-كاريير (Tech-Career) وتسوفين (Tsofen) كنموذج يحوّل دمج الأقليات من مبادرات متفرقة إلى إطار مؤسسي منسق. أُعلن عن هذا التحالف في مارس 2019 خلال مؤتمر منظمة إيباك (AIPAC)، بهدف إدماج اليهود الحريديم، والإسرائيليين من أصول إثيوبية، والعرب في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، في وقت كان فيه القطاع يعاني من نقص هيكلي يقدّر بنحو 12-15 ألف مختص تقني سنويًا.

يعتمد نموذج الشراكة على تكامل الأدوار بين المنظمات؛ حيث تدعم كاماتك (KamaTech) إدماج الحريديم، وتعمل تك-كاريير (Tech-Career) على تأهيل الإسرائيليين من أصول إثيوبية، فيما وسّع تسوفين (Tsofen) حضور المواطنين العرب في القطاع. يشمل البرنامج مسارًا تدريبيًا مكثفًا، يركز على تطوير المهارات الناعمة، مع متابعة التوظيف والدعم داخل بيئة العمل؛ مما يحوّل عملية الدمج من تجربة فردية إلى سياسة تشغيلية شاملة. كما أضفى دعم السفارة الأمريكية بعدًا دبلوماسيًا على المبادرة، مؤكدًا أهميتها كرافعة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية.

برامج دمج الأقليات في قطاع التكنولوجيا

1) برنامج «ستارت أب فور هاي تيك» - يناير 2025

أطلقت هيئة الابتكار الإسرائيلية هذا البرنامج في يناير 2025، لفتح فروع جديدة لشركات التكنولوجيا في المناطق الطرفية. يركز على تقديم تدريب عملي للشباب الجدد، خاصة من المجتمعات الممثلة بشكل أقل مثل العرب والنساء، لتسهيل اندماجهم في سوق العمل. يهدف البرنامج إلى توسيع القطاع جغرافيًا وخلق فرص عمل في الشمال والجنوب.

يصل التمويل إلى 29 مليون شيكل، ويشمل 15 مشروعًا مع دعم للتدريب المهني. يسهم البرنامج في حل مشكلة نقص المواهب وتعزيز التنوع؛ مما يدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المتأثرة.

2) برنامج الـ70 مليون دولار لتعزيز ريادة الأعمال التكنولوجية في المجتمع العربي - 2021-2025

أطلقت إسرائيل هذا البرنامج خلال الفترة من 2021 إلى 2025، لدعم أفراد المجتمع العربي الذين يشكلون 20% من السكان لكنهم يمثلون نسبة ضئيلة في قطاع التكنولوجيا. يشمل إنشاء مراكز ريادة أعمال ومسرعات، مع تقديم الإرشاد والتمويل للشركات الناشئة. يهدف إلى مواجهة التحديات مثل البعد الجغرافي وعدم الوصول إلى المستثمرين.

يبلغ التمويل 225 مليون شيكل على خمس سنوات، مع منح تصل إلى 6.5 مليون شيكل للشركات، ونوادي مستثمرين. أسهم البرنامج في زيادة المشاركة العربية وزيادة الإنتاجية الاقتصادية من خلال بناء نظام بيئي متكامل.

3) مبادرة الاستثمار في التدريب التكنولوجي لمجتمعات البدو والإثيوبيين – يوليو 2023

أعلنت الحكومة عن هذه المبادرة في يوليو 2023، لدعم الشباب من مجتمعات البدو والإثيوبيين في الدخول إلى مجال التكنولوجيا. تشمل برامج التدريب والاندماج في سوق العمل، مع التركيز على المناطق الجنوبية. يهدف البرنامج إلى تعزيز التنوع وتقديم فرص مهنية لأفراد الخلفيات الطرفية.

يصل التمويل إلى 15 مليون شيكل للبرامج النامية، بالتعاون مع وزارة العمل. يشجع البرنامج على التوظيف المتنوع؛ مما يعزز الابتكار ويحسن الإنتاجية رغم التحديات الخارجية[10].

أعلنت هيئة الابتكار الإسرائيلية بالتعاون مع وزارة العمل عن إطلاق مبادرة مشتركة للاستثمار في برامج التدريب والاندماج لأفراد مجتمعات البدو والإثيوبيين في قطاع التكنولوجيا العالية. تهدف المبادرة إلى تعزيز التنوع والشمولية من خلال خلق مسارات مهنية للشباب من هذه المجتمعات، مع التركيز على دمج رأس المال البشري من المناطق الاجتماعية والجغرافية الطرفية في صناعة التكنولوجيا المتطورة، حتى في ظل التحديات الحالية التي يواجهها القطاع.

يوفر صندوق رأس المال البشري في الهيئة منحًا تصل إلى مليون شيكل للبرامج في مراحل الإطلاق أو البذرة، وتصل إلى 15 مليون شيكل للبرامج في مراحل النمو أو التوسع. أكد درور بين، المدير العام لهيئة الابتكار، على أهمية دمج المواهب المتنوعة لتعزيز الابتكار، بينما شدد إسرائيل أوزان، مدير عام وزارة العمل، على ضرورة توفير تدريب عالي الجودة لمواكبة تغيرات سوق العمل، رغم التحديات الناتجة عن الإصلاحات القضائية التي أثرت على الاستثمارات في القطاع.

صندوق رأس المال البشري للتكنولوجيا العالية 2020 Human Capital for High-Tech Fund

هو صندوق تابع لهيئة الابتكار الإسرائيلية، أُطلق في عام 2020 كمبادرة استراتيجية لمواجهة نقص الكفاءات الماهرة في قطاع الهاي تيك. جاء الإطلاق كرد فعل على التحديات المتزايدة في الحفاظ على القدرة التنافسية الإسرائيلية عالميًا؛ حيث ركز على بناء بنية تحتية مستدامة للقوى العاملة عالية الجودة من خلال دعم برامج تدريبية وتوظيفية مبتكرة. يُعتبر الصندوق برنامجًا مستمرًا (ongoing) وليس له مدة زمنية محددة مسبقًا؛ إذ يظل مفتوحًا للتقديمات على مدار العام مع تحديثات دورية للشروط والكفاءات حسب احتياجات السوق، ويستمر نشاطه حتى الآن في عام 2026 مع توسعات مستمرة.

تشمل شروط التقديم والتمويل أن يكون المتقدمون شركات أو منظمات غير ربحية تقدم برامج للتدريب، إعادة التأهيل المهني (reskilling)، تطوير المهارات (upskilling)، والتوظيف في مجال البحث والتطوير (R&D) أو الوظائف الداعمة في الهاي تيك. يقدم الصندوق منحًا غير قابلة للاسترداد (مع إمكانية السداد إذا لم تتحقق الأهداف)، تصل إلى 1 مليون شيكل لبرامج مرحلة الإطلاق أو البذرة (بنسبة تغطية تصل إلى 70% في حالات خاصة)، وحتى 15 مليون شيكل لبرامج مرحلة النمو أو التوسع (بنسبة 30-50% عادةً، وقد تصل إلى 70% في حالات الابتكار الاستثنائي). تُقيم اللجنة البحثية الطلبات بناءً على الابتكار، الجدوى، والتأثير، ويُشترط تحقيق معالم محددة خلال فترة تنفيذ تصل إلى 36 شهرًا تقريبًا.

يركز الصندوق بشكل خاص على دمج الفئات المهمشة أو الممثلة تمثيلًا ناقصًا في القطاع، مثل المجتمع العربي (بما في ذلك البدو)، الإثيوبيين، اليهود الحريديم، النساء (خاصة من هذه الفئات)، سكان المناطق الطرفية (الشمال والجنوب)، والعائدين من الخارج. يُعد اندماج هذه المجموعات معيارًا أساسيًا في تقييم الطلبات، بهدف تعزيز التنوع الديموغرافي والجغرافي، وزيادة الإنتاجية والابتكار في صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية. هذا النهج يجعل الصندوق أداة حيوية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، مع دعم مستمر لبرامج متخصصة في مجالات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الخضراء.

خامسًا:

هل يمكن أن تقلص تلك المبادرات الفجوات الاجتماعية داخل إسرائيل؟

بصورة واقعية، فإن قدرة المبادرات الإسرائيلية لدمج الأقليات في قطاع التكنولوجيا على تقليص الفجوات الاجتماعية فعليًا تبقى محدودة ومشروطة، ولا يمكن التعامل معها باعتبارها حلًا بنيويًا شاملًا، وذلك للأسباب التالية:

أولًا: طبيعة الفجوات نفسها بنيوية وليست مهنية فقط؛ حيث إن الفجوات التي تعاني منها مجتمعات مثل البدو والدروز والشركس لا تتعلق فقط بنقص المهارات التقنية، بل تمتد إلى التعليم الأساسي وجودة المدارس والبنية التحتية الرقمية فضلًا عن الفجوات الجغرافية، وشبكات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن انخراط عدد محدود من الأفراد إلى قطاع التكنولوجيا، حتى لو كان ناجحًا، لا يغيّر تلقائيًا البنية غير المتكافئة التي تُنتج التهميش.

ثانيًا: الدمج المستهدف انتقائي ونخبوي بطبيعته؛ حيث إن برامج الابتكار ومراكز الهايتك تستهدف شريحة ضيقة من الشباب القادرين أصلًا على الوصول إلى التعليم العالي أو التدريب المتقدم؛ مما يعني أن أثرها الاجتماعي يظل محصورًا في قصص نجاح فردية لا تنعكس على أوضاع الأقليات ككل، خصوصًا في القرى والبلدات الطرفية التي تعاني من معدلات فقر وبطالة مرتفعة.

ثالثًا: هناك غياب الارتباط بين الدمج الاقتصادي والحقوق، المبادرات تركز على الإدماج في سوق العمل دون معالجة قضايا أعمق مثل التمييز في توزيع الموارد والتخطيط والبناء أو التمثيل السياسي، بمعنى آخر فإنه محاولة ظاهرية للدمج من دون مقاربة شاملة تربط الاقتصاد بالحقوق المدنية والاجتماعية، لذا، يتحول الدمج إلى أداة تقنية لإدارة الفجوات لا لتفكيكها.

رابعًا: ارتباط فرص الدمج بالمسار الأمني، خصوصًا لدى الدروز والشركس، يحد من الطابع المدني الحقيقي للتمكين. فغالبًا ما يُكافأ الولاء الأمني بفرص مهنية، بينما يبقى الوصول المفتوح والمتكافئ إلى قطاع التكنولوجيا المدنية محدودًا؛ مما يعيد إنتاج التمييز بصورة أقل وضوحًا.

خامسًا: من الواضح أن الدافع الاقتصادي للدولة الإسرائيلية يتقدم على البعد الاجتماعي؛ إذ أن الهدف غير المعلن للمبادرات هو سد النقص في الأيدي العاملة بقطاع الهايتك وضمان استمرارية تفوقه على الصعيد الدولي، وليس إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي، ومن ثم، فإن تغير أولويات السوق أو تراجع حاجته قد يتزامن معه تقلص هذه البرامج أو فقدان زخمها.

في المحصلة، يمكن النظر إلى هذه المبادرات على أنها تخفف جزئيًا من حدة الفجوات الفردية أو المهنية للأقليات في الداخل الإسرائيلي، لكنها لا تعالج الفجوات الاجتماعية الهيكلية بشكل شامل وجذري ما لم تُرافق بإصلاحات أساسية في مجالات التعليم، توزيع الموارد، التخطيط الحضري، وإلغاء السياسات التمييزية غير المعلنة. ومن هذا المنطلق، يظل الدمج في قطاع التكنولوجيا أداة لإدارة الصورة العامة والفجوات الاجتماعية أكثر من كونه مسارًا حقيقيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية المستدامة في إسرائيل.

ختامًا، تكشف تجربة المبادرات الإسرائيلية لدمج الأقليات في قطاع التكنولوجيا عن فجوة واضحة بين الخطاب الرسمي والواقع العملي. فبينما يتم تسويق هذه البرامج على أنها أدوات تمكين للمجتمعات الدرزية والشركسية والبدوية، وتقليص للفجوات الاجتماعية، يظل تأثيرها محدودًا ومركزًا على نخبة ضيقة، دون معالجة الأسباب البنيوية للتهميش أو سد الثغرات التعليمية والجغرافية التي تعيق هذه المجتمعات. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تتحول المبادرات إلى أدوات رمزية لتجميل الصورة الرسمية، بدلًا من أن تكون مسارات فعلية للتمكين المستدام.

ويعكس هذا الواقع استمرار حكومة نتنياهو في إدارة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بدل مواجهتها بشكل جذري؛ مما يثير تساؤلات جوهرية حول قدرة هذه السياسات على تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية. فالأطر القائمة اليوم، على الرغم من الطابع التمكيني الظاهر، غالبًا ما ترتبط بالولاء والدخول المحدود إلى شبكات وفرص مهنية وتقنية، في حين تبقى غالبية الأقليات خارج دائرة الفرص الفعلية، داخل مجتمع يواجه أزمات متشابكة تتعلق بالفجوات الاجتماعية العميقة التي تتسع بفعل السياسات الحكومية.

الهوامش والمراجع

1. JNS Staff, “Israel Launches Five-Year Initiative to Integrate Minority Groups into Tech Industry,” JNS.org, January 2, 2026, https://www.jns.org/israel-launches-five-year-initiative-to-integrate-minority-groups-into-tech-industry/.
2. Itach-Ma’aki – Women Lawyers for Social Justice, Bedouin Youth in the Negev: High NEET Rates Challenge UN Sustainable Development Goals (position paper, Itach-Ma’aki, Heschel Center for Sustainability, New Israel Fund, May 2024), accessed January 2026, https://itach.org.il/sdg/wp-content/uploads/325EN.pdf
3. Shahar Ilan, “Why Are There Almost No Bedouins in High-Tech Companies?” Calcalistech, September 13, 2022, accessed January 10, 2026, https://www.calcalistech.com/ctechnews/article/d2tj2i80v.
4. Yaniv Sharon, “Development Budgets for Druze, Circassian Communities Chronically Underutilized,” Davar, October 12, 2024, accessed January 2026, https://en.davar1.co.il/564777/.
5. Israel Innovation Authority, Innovation Report 2025, accessed January 10, 2026, https://innovationisrael.org.il/en/press_release/innovation-report-2025
6. Israel Innovation Authority, Part 1: Situation Report: Israeli High-Tech in 2024, accessed January 10, 2026, https://innovationisrael.org.il/en/report/part1-situation-report-israeli-high-tech-in-2024/?utm_source=chatgpt.com.
7. Steven Scheer, “Israel tech sector accounts for 20% of economy, Innovation Authority says,” Reuters, June 4, 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-tech-sector-accounts-20-economy-innovation-authority-says-202404-06-
8. Sami Saadi, “The number of Arabs in Israeli high tech is growing rapidly,” Madan.org.il, September 13, 2019, https://madan.org.il/ru/node/135324.
9. Giorgia Valente, “In Bedouin, Druze Tech Hubs, Young Women Are Top of the Game,” The Media Line, 2026, https://themedialine.org/top-stories/in-bedouin-druze-tech-hubs-young-women-are-at-the-top-of-the-game/.
10. The Jerusalem Post, “Israel Invests in Hi Tech Training for Bedouin and Ethiopian Communities,” July 31, 2023, https://www.jpost.com/j-spot/article-753157.

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية